تضافر الجهود الخيرة .. وتراص الصفوف في وطن الـ22 من مايو العظيم طريق النهوض والبناء والازدهار

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

في دراسة إقتصادية: إشكالية الواقع الصناعي في اليمن مرتبطة بالبنية الأ ساسية وقلة الخبرة

التجديد التكنولوجي في الصناعة والاقتصاد مطلوب لتطوير القاعدة الانتاجية

الحكومة مطالبة بتبني مشروع وطني لتحديث الصناعة بهدف التكيف مع المتغيرات الدولية

صنعاء / سبأ :

قالت دراسة اقتصادية حديثه إن إشكالية الواقع الصناعي في اليمن مرتبطة بعدة عوامل مختلفة تتمثل في طبيعة الملكية وأنشطتها واتجاهاتها وضعف البنية الأساسية والخدمية والتسويقية وقلة الخبرة بالعلاقات مع الأسواق الخارجية وطبيعة التوجهات للقطاع الخاص نحو مجالات الاستيراد.

وأكدت الدراسة التي أعدها أمين عام المجلس اليمني لرجال الأعمال عبدالسلام الأثوري تحت عنوان" الصناعة اليمنية رؤية للنهوض" على ان تطوير القاعدة الإنتاجية يتطلب العمل على التجديد التكنولوجي في الصناعة والاقتصاد وتجاوز عمليات استيراد آلات ومعدات الإنتاج التي غالبا ما تتجه إلى إنتاج السلع النهائية.

وانتقدت الدراسة عملية إستيراد التكنولوجيا الجاهزة في المنشآت والشركات وبعدها عن الرؤية العلمية التي تحدد احتياجات السوق من التكنولوجيا ذات النشاط الإنتاجي المربح.

القطاع الخاص لا يزال يلعب دور الوسيط والبائع لمنتجات الشركات الأجنبية

النشاط الاستيرادي يستنزف نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبية

اليمن تحول إلى مقلب للمنتجات الرديئة والمعدات الصناعية المستهلكة

وعزت الدراسة عشوائية استيراد التكنولوجيا إلى انعدام دور المؤسسات الحكومية المختصة في وضع الشروط ومساعدة الشركات على اختيار نوعية التكنولوجيا ذات الكفاءة الإنتاجية العالية وهو ما نتج عنه تحول اليمن إلى أشبه بمقلب للمنتجات الرديئة المستوردة والمهربة ومنفى للمعدات الصناعية المستهلكة.

وبينت ان تلك العشوائية يحمل الاقتصاد الوطني خسائر ضريبية وجمركية وإنتاجية كبيرة نظرا للإعفاءات الضريبية الممنوحة لأصحاب المصانع الذين يستوردونها على أساس انها معدات جديدة .

ودعت الدراسة إلى ضرورة تبني الحكومة لمشروع وطني لتحديث الصناعة بهدف النهوض بالصناعة اليمنية وتمكينها من التكيف مع المتغيرات الجارية على المستوى الاقليمي والدولي حفاظا على بقائها وتطورها وبما يمكنها من المنافسة داخليا وخارجياً. منوهة بأهمية ان يتضمن المشروع استقدام التجهيزات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من النظم والمعلومات الجديدة.

وأشارت الدراسة الإقتصادية إلى أهمية أن يقوم مشروع التحديث على مجموعات من الحزم أهمها الحزم التسويقية وتتضمن فتح أسواق جديدة للصادرات الملحية وتنشيط التجارة الإلكترونية ورفع مستوى مهارة وأداء العاملين وتطوير المستوى الإدارى للمنشأة ورفع كفاءة المعدات وتحسين الإنتاج و تحديث المعامل وأجهزة الاختبار و تحسين جودة المنتجات وتقليل تكاليف الإنتاج والعمل على إحلال وتجديد الآلات والمعدات الصناعية واعتماد الإعفاء من المخاطر و دعم الفوائد .

وأكدت دراسة "الصناعة اليمنية رؤية للنهوض" حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها ... على ضرورة وضع سياسة صناعية جديدة كمشروع وطني تتضمن برامج مشروع تحديث الصناعة وتطويره في المدى القصير والمتوسط ضمن توجهات واضحة ومدروسة للمشاريع ذات الجدوى.

وقالت ان على السياسة الصناعية الجديدة تحديد القطاعات ذات الأولوية على أساس المزايا النسبية لكل قطاع في ظل تنافس عالمي وتحفيز قطاعات الأولوية ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سياسات متكاملة تؤدي إلى تحديث الوحدات الإنتاجية ورفع كفاءتها الإنتاجية وإقامة وحدات إنتاجية جديدة ودفع الوحدات القائمة للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج.

وأضافت بأن تنمية الصادرات كأحد مرتكزات مشروع تحديث الصناعة يتطلب إعفاء المصدرين من كافة الضرائب ومشاركة الدولة في تكلفة التسويق الخارجي من حيث المعارض أو تدريب الكوادر التسويقية، وتيسير إجراءات النظم الجمركية للسماح المؤقت والاستيراد والرد الفوري والاستفادة من تجارب الكثير من الدول في هذا الجانب.

ونوهت بدور الحكومة في تطوير القدرة التنافسية العالمية في مجال الصناعة لتصبح مؤهلة للاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح الأسواق المحلية وكذا من استثمار امكانات الدولة في الاستعانة بالاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصناعة والتعدين العربية والمنظمة العالمية للصناعة (يونيدو) بالإضافة إلى الاستعانة بمراكز الخبرة والتطوير العالمية.

وفيما يتعلق بإستغلال المقومات الاقتصادية ... أكدت الدراسة على ضرورة إستغلال كافة المقومات الاقتصادية والاستثمارية التي تمتلكها اليمن والتي من أهمها الثروات المعدنية والزراعية والثروة السمكية وصناعة المعرفة (البرمجيات) والعمل على توجيه الاستثمارات اليها والاعتماد على الصناعات ذات الميزة التنافسية في الأسواق الخارجية مثل تعليب الخضروات ، والفواكه والقهوة والتين الشوكي والقرمش بإعتبارها صناعات قادرة على توليد قيمة مضافة كبيرة بالإضافة إلى منتجات تصديرية أخرى مثل الرخام والجرانيت والجبس والمخلفات وصناعة البرمجيات.

وأرجعت الدراسة عدم تنفيذ أي مدن صناعية إلى ضعف الأجهزة الحكومية في العمل على تطوير البدائل الاقتصادية وإتسام البرامج الحكومية في المجال الاستثماري بالطابع النظري .

واعتبرت الدراسة ان نشاط القطاع الخاص ما زال لا يتعدى دور الوسيط المسوق والبائع لمنتجات الشركات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف العملات الصعبة لتمويل السلع المستوردة والمهربة.

وفي هذا الجانب أكدت الدراسة على ضرورة إتباع الحكومة منهجا واضحا في تقييم واقع القطاع الخاص اليمني وتحديد مدى ارتباطه بواقع النشاط الاستثماري الصناعي ومتطلباته بما يؤدي إلى تصفية عوامل الإرباك والفوضى.

ورأت الدراسة ضرورة إنشاء نظام للتخطيط التأشيري للصناعة يكون مشرفاً عنه هيئة يتم إنشاءها ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والتجارة بحيث تتولى تقديم العون والاستشارات للمستثمرين التي تساعدهم على اختيار المجالات الإنتاجية والصناعية المربحة واختيار التكنولوجيا المناسبة بالإضافة إلى تزويدهم بالمعلومات اللآزمة عن الأسواق الخارجية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة والخبراء ذو المعرفة في هذا المجال.

وقالت الدارسة بأنه وعلى الرغم من الفرص الاستثمارية في اليمن إلا ان مساهمة الصناعة في حجم إستغلالها لا يزيد عن 5 % وهي نسبه لم ترتفع منذ عشر سنوات كما ان نسبة الصادرات الصناعية من حجم الصادرات الكلية لا تزيد عن 3 % وهي نسبة ضعيفة تدل على غياب الاهتمام والرؤية وضعف الهياكل الإنتاجية. مشددة على ضرورة تعزيز النشاط الصناعي بما يزيد عائد النشاط التصديري ودخول عائداته ضمن الحساب الجاري القومي حتى لا يظل النشاط الاستيرادي يستنزف نسبه كبيرة من موارد النقد الأجنبية والذي لا يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ووصفت الدراسة الطابع الاستهلاكي للأسواق المحلية بالخفيف حيث يستهلك اليمن من السلع الخارجية ما يقارب 89 % كسلع جاهزة فيما يبلغ ما يتم استهلاكه من المدخلات الأجنبية الداخلة في الصناعة المحلية قرابة 90٪ مقابل صغر حجم الصناعات التحويلية اليمنية ..في حين ما تزال الصناعات الثقيلة والرأسمالية محدودة الملكية والإنتاجية ولا تغطي سواء 60٪ من حاجة السوق خاصة في قطاعي الاسمنت والنفط اما قطاع المنسوجات فما زال ضعيفا.

وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى ان النشاط الإنتاجي ما يزال مقتصرا في الغالب على تدوير الحركة الإنتاجية في أطار الأنشطة والملكية المغلقة ولا يقوم على المناولة والحركة المدورة في الدورة الاقتصادية للإنتاج وتعدد الإطراف المستفيدة التي تتشكل منها القيمة المضافة الامر الذي يؤدي إلى تحول فائض القيمة للنشاط في إطار دائرة الملكية المغلقة لأصحاب المشروع مما يؤدي إلى تقلص حجم القيمة الاقتصادية المضافة واثرها على حلقات النشاط الاقتصادي والإنتاجي .

ونوهت الدراسة بأن إفتقاد السوق اليمنية لفائدة الدورة الاقتصادية للمال والنشاط يساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة التضخم وتمكين القلة من السيطرة على السوق وخلق الميزة الاحتكارية..

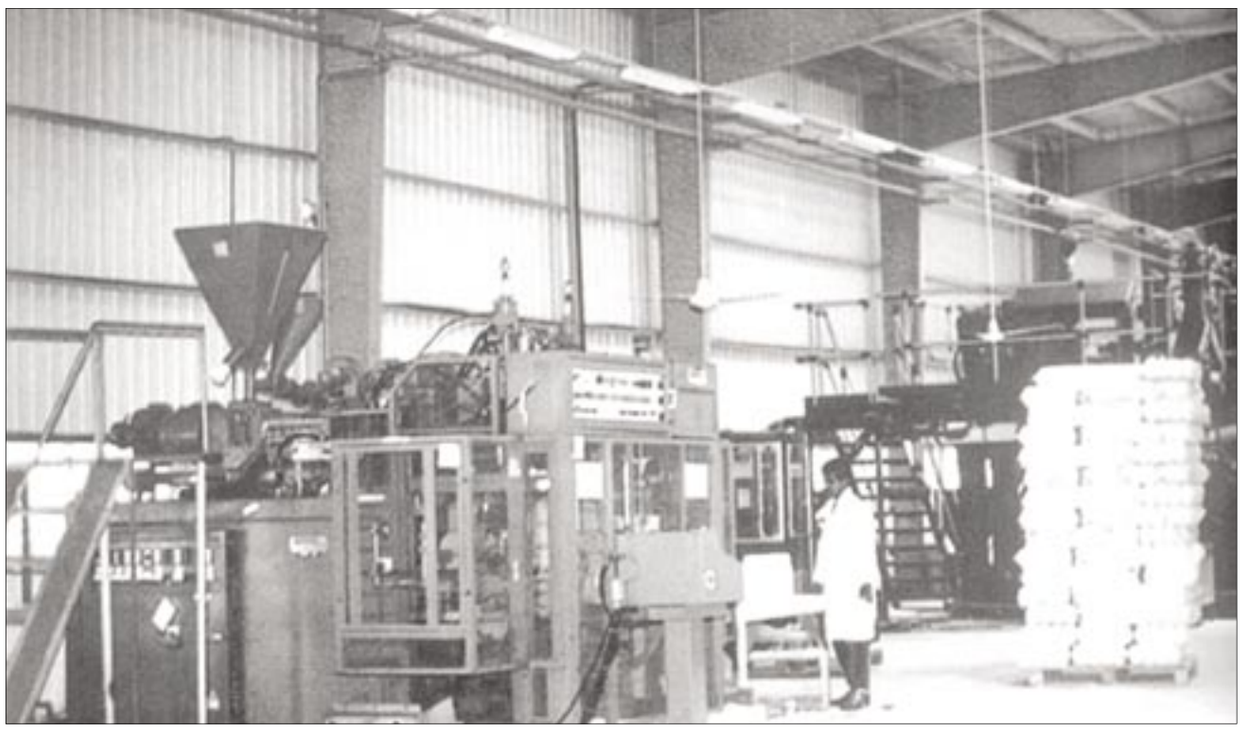

التمويل الدولية والأشغال تختتمان ورشة لتبسيط إجراءات منح تصاريح البناء في اليمن

صنعاء / سبأ :

اختتمت وزارة الاشغال العامة والطرق ومؤسسة التمويل الدولية – أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي –ورشة عمل استمرت ثلاثة أيام لمناقشة سبل المساعدة في تبسيط إجراءات استخراج تصاريح البناء في اليمن بغية تقليل الوقت والجهد بالنسبة للشركات.

الورشة ركزت على تبسيط إجراءات بدء المشروعات في اليمن الذي ينفذه مرفق الخدمات الاستشارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية PEP-MENA.

وناقشت ورشة العمل القوانين واللوائح الحالية التي تحكم إجراءات استخراج تصاريح البناء للوقوف على أهم المشكلات التي تعرقل عملية الحصول على التراخيص والتصاريح.

كما هدفت ورشة العمل إلى مساعدة وزارة الأشغال العامة في مجهوداتها الرامية إلى وضع لوائح جديدة للبناء تتماشى مع المعايير الدولية. وخاطبت الورشة القطاعين العام والخاص من أجل الخروج بتوصيات لتحسين البيئة التنظيمية للشركات والمشروعات وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال وكيل أول وزارة الأشغال العامة، الدكتور عبد الملك الجولحي : "تعتبر المساعدة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية عنصراً مكملاً للمساعدة الأوسع نطاقاً التي تقدمها مجموعة البنك الدولي من أجل وضع إستراتيجية أفضل لتطوير التخطيط العمراني على المستوى القومي، وهو ما يتماشى مع الأجندة الوطنية الجديدة للاصلاحات التي تتبناها الحكومة اليمنية والتي تؤكد على أهمية تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب."

وعلق توماس موليير، مدير برنامج بيئة تمكين الأعمال بمرفق IFC PEP-MENA قائلاً: "نستطيع أن نرى قوى داعمة في اليمن تساند وضع معايير أفضل لتنفيذ نظام أكثر شفافية وكفاءة لمنح تراخيص البناء ويتوافق مع الهدف الأشمل للحكومة الذي يتمثل في جذب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد."

يتميز الأداء الاقتصادي لليمن بقوة معقولة، حيث بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 5.8% خلال الفترة 1995 – 2003.

وفي السنوات الأخيرة، أجرت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الهامة التي سعت إلى تعزيز إمكانية نمو القطاع الخاص في البلاد. ولكن وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008، الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع البنك الدولي، احتلت اليمن المركز 113 من إجمالي 178 دولة في مجال تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال، والمركز 175 في مجال بدء المشروعات.

ومن المعروف أن اليمن تقع في موقع جغرافي متميز، وغنية بالثروات المعدنية وبها موانى بحرية تتميز بعمق مياهها، إلا أن معظم الشركات تظل متسترة في القطاع غير الرسمي مما يحد من قدرتها على النمو.

وتحاول الحكومة اليمنية جاهدة أن تتغلب على هذه التحديات من خلال تطوير التشريعات، فضلاً عن تقديم خدمات مبسطة للشركات من خلال الهيئة العامة للاستثمار في اليمن.

يذكر أن مؤسسة التمويل الدولية أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تهتم بدعم النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية عن طريق تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتعبئة رؤوس الأموال في الأسواق المالية العالمية، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات تقليل المخاطر للشركات والحكومات.

الزراعة تناقش آلية توفير بذور محصول القطن للموسم الزراعي القادم

صنعاء / سبأ :

ناقشت اللجنة الوطنية لتطوير وتحسين زراعة القطن في اجتماعها أمس برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري المساعد للشؤون الزراعية صالح مثنى ناصر البيشي آليات وإجراءات توفير بذور محصول القطن للموسم الزراعي القادم وبما يسهم في توسيع الرقعة الزراعية من محصول القطن في اليمن.

وكرس الاجتماع الذي عقد بمشاركة أكاديميين وأخصائيين في مجال زراعة القطن من وزارة الزراعة والري والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وجامعة صنعاء والجهات المختصة بإكثار البذور،لتحديد الجهات المسئولة عن توفير بذور القطن متوسط التيلة بمحافظتي لحج وأبين والإجراءات المستقبلية لتوفير البذور في الموسم الزراعي القادم 2009-2008م ،إضافة إلى مراجعة مدى التزام الجهات بما ورد في محاضر الاجتماعات السابقة والمتعلقة بتوفير بذور القطن، وكذا تحديد الأشخاص المشاركين ضمن فريق اللجنة الفنية المشكلة من الوزارة والبحوث والإكثار لمعرفة توفير البذرة وسلامة تداولها.

وفي الاجتماع أكد وكيل الوزارة المساعد للشؤون الزراعية على ضرورة وضع آلية محددة ودقيقة تستهدف التوسع في مساحات زراعة محصول القطن في اليمن من خلال تشجيع المزارعين، وتوفير البذور اللازمة وحل المعوقات والإشكاليات التي تواجه زراعة القطن.

وأشار إلى أن القطن يعد محصولا اقتصاديا هاما، حيث يسهم في توفير المادة الخام اللازمة لتشغيل العديد من الصناعات الوطنية أهمها صناعة الغزل والنسيج، كما يحقق عوائد مالية من العملات الصعبة، فضلا عما يسهم به من توفير للعديد من فرص العمل، منوهاً بأن الجهود المبذولة في سبيل تشجيع زراعة القطن ومكافحة الآفات التي تهدد المحصول.

يشار إلى أن محصول القطن يعد من أهم محاصيل الألياف ذات القيمة الصناعية والإقتصادية والنقدية الكبيرة في العالم ،ويمثل مصدرا رئيسا لتوفير المادة الخام اللازمة لصناعة الغزل والنسيج ، ويستخدم القطن في صناعة الكثير من المنتجات الصناعية منها الخيوط والحبال وشباك الصيد والقطن الطبي والمظلات والخيام والسجاد وأفلام التصوير وإنتاج الحرير والورق وغيرها.

وقد ارتفعت المساحة المزروعة بالقطن في اليمن من 17 ألف و 609 هكتار عام 2005م الى 17 ألف و 845 هكتار عام 2006م، كما ارتفعت كمية الإنتاج منه 22 ألف و2 طن مقارنة بـ 20 ألف و573 طن خلال نفس الفترة

مؤسسة التأمينات تنجز دليل خدمات يتضمن 19 خدمة للمؤمن عليهم

صنعاء /سبأ :

انجزت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إعداد دليل خدمات يتضمن 19 خدمة تقدمها المؤسسة للمؤمن عليهم من معاشات تأمينية او تعويضات وقروض، وشروط الحصول عليها والوثائق المطلوبة والنماذج المستخدمة للتقدم لكل خدمة الى جانب الرسوم المستحقة على الخدمة والاجراءات المتبعة من المؤسسة لتقديم الخدمة وزمن الانجاز.

واوضح رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية احمد صالح سيف لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / ان دليل الخدمات يأتي في اطار التصحيح الاداري وتسهيل اجراءات تقديم الخدمة للمستفيدين من المؤسسة ويؤكد مصداقية المؤسسة في تقديم خدمة حقيقية للمؤمن عليهم.

وأشار الى ان هذا الدليل الذي سيتم توزيعه بشكل واسع على كافة المؤسسات والمنشآت الخاصة والمكتبات العامة سيعمل على الحد من احتكاك المستفيد بالموظف، ويوضح الصورة كاملة للمستفيد أو قريبه المخول الحصول على الخدمة بالوكالة الشرعية ما عليه من وثائق وواجبات وما له من مستحقات،.. وقال " بمعنى معرفته بالخدمة التي يستحقها والوثائق التي يجب عليه إحضارها وخلال أي مدة زمنية سيستحق هذه الخدمة وفقا لقانون التأمينات".

ولفت احمد صالح إلى إن الخدمات التي يتضمنها الدليل تشمل معاش المرض غير المهني مع استنفاذ الإجازات المرضية والسنوية، معاش الوفاة، معاش السجين، معاش المفقود، تعويض الاستقالة، تعويض المغادرة النهائية، تعويض الهجرة لغرض العمل للمؤمن عليه اليمني، تعويض العجز لعدم توفر شروط استحقاق معاش العجز، تعويض الوفاة لعدم توفر شروط استحقاق معاش الوفاة، تعويض الشيخوخة لعدم توفر شروط استحقاق معاش الشيخوخة، تعويض السجين لعدم توفر شروط استحقاق معاش السجين، منحة مصاريف الدفن للمؤمن عليه اذا توفى، والقروض، الى جانب خدمات تامين عاملين لدى صاحب عمل، تامين أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم ومن في حكمهم، معاش الشيخوخة الاساسي ومعاش الشيخوخة المخفض، والعجز غير المهني الكلي المستديم.

واشار رئيس المؤسسة العامة للتأمينات إلى أن زمن الإنجاز في كافة تلك الخدمات، تم تحديدها بأربعة اسابيع كحد اقصى من تاريخ تقديم الوكيل او المستفيدين طلب الصرف مرفقا به المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على الخدمة.